وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

السبت، 20 مارس 2023

أخبار الطاقة

أسواق النفط تفتتح بعد إغلاق أحد أكثر الأسابيع اضطراباً.. اليوم

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام بالعالم اليوم الاثنين بعد إغلاق أحد أكثر الأسابيع اضطراباً في السنوات الأخيرة، وسط مخاوف كبيرة من انهيار مالي تسرب في عمق مصارف أمريكا وأوروبا، يتزامن مع جدل رفع أسعار الفائدة، وتداعيات ركود، إذ هبط نفط خام برنت نحو 12 بالمئة في الأسبوع الفائت، مسجلا أكبر انخفاض أسبوعي له منذ ديسمبر. فيما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 13 ٪ منذ إغلاق يوم الجمعة، وهو أكبر مستوى لها منذ أبريل الماضي. ولكن ومع تلقي البنوك المتدهورة بعض الدعم، ومخاوف تقلص إمداد روسي كبير بحجم 500 ألف برميل يومياً، وانتعاش الطلب الصيني، وارتفاع الطلب العالمي الكبير على الوقود إجمالاً، تتجه أسوق النفط اليوم في طريقها للتعويض عن خسائر وضعت معياري النفط العالمي، برنت في بورصة لندن أقل من 73 دولاراً للبرميل، والامريكي في بورصة نيويورك أقل من 67 دولاراً للبرميل. أخذ انهيار أسعار النفط قسطًا من الراحة يوم الخميس حيث تدخل البنك الوطني السويسري لإنقاذ بنك كريدي سويس بينما طمأنت السعودية وروسيا باستقرار السوق وتوازنها. مع ذلك، من الصعب التخلص من المعنويات الهبوطية، واستمرت الأسعار في الانخفاض صباح يوم الجمعة. وقد يؤدي انخفاض خام غرب تكساس الوسيط هذا الأسبوع إلى أقل من 70 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ ديسمبر 2021، إلى تحفيز الحكومة الأمريكية على البدء في إعادة ملء احتياطي البترول الاستراتيجي، مما يعزز الطلب. ما حفز الأسواق لقاء وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان بنظيره الروسي ألكسندر نوفاك، والأخير نائب رئيس الوزراء الروسي، رئيس الجانب الروسي في اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج في تحالف أوبك+ الذي زار المملكة الأسبوع الماضي.

تركزت المحادثات جانباً أوضاع السوق البترولية العالمية، وجهود مجموعة أوبك بلس الرامية إلى تعزيز استقرار السوق وتوازنها، حيث أكّدا التزام بلديهما بالقرار الذي اتخذته أوبك بلس، في أكتوبر الماضي، بخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023م، واستمرار التعاون بين البلدين، في إطار مجموعة أوبك بلس، لتعزيز استقرار السوق العالمية وتوازنها.

لكن، من وجهة نظر مستثمري النفط، واجه السوق أسوأ أسبوع منذ الوباء وسط أزمة مصرفية، ولم تنحسر الأزمة في الخدمات المصرفية الأمريكية، بل إنها تسحب النفط أكثر فأكثر معها. تراجعت أسعار النفط الخام للمرة الرابعة في خمسة أيام، لتختتم بأسوأ أسبوع لها منذ تفشي وباء فيروس كورونا قبل ثلاث سنوات، الذي دمر الطلب عمليا على النفط، بحسب انفستنق دوت كوم.

لكن الركود هذه المرة لم يكن له علاقة بالعرض والطلب، بل كان له علاقة أكبر بأزمة الثقة في البنوك التي توفر السيولة للتداول في النفط الخام وجميع السلع الأخرى. كما أدت الزيادات المستمرة في أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى مخاوف من أن ينتهي الأمر بالاقتصاد الأمريكي في ركود عميق.

وقال إد مويا، المحلل في منصة اوندا للتداول عبر الإنترنت: «لا تزال أسعار النفط الخام ثقيلة حيث لن تختفي الاضطرابات المصرفية في أي وقت قريبًا وبسبب المخاوف من أن دورة رفع أسعار الفائدة في بنك الاحتياطي الفيدرالي قد بدأت في تدمير الاقتصاد».

استقر خام غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك، على انخفاض 1.61 دولار، أو 2.4 ٪، عند 66.74 دولارًا للبرميل، بعد أدنى مستوى في 15 شهرًا عند 65.27 دولارًا. وعلى مدار الأسبوع، انخفض خام القياس الأمريكي 13 بالمئة. كان هذا هو أسوأ انخفاض أسبوعي لخام غرب تكساس الوسيط منذ الانهيار المتعاقب بنسبة 20 ٪ تقريبًا في الأسبوع خلال الأسبوعين الأولين من أبريل 2020.

وقال سونيل كومار ديكسيت، كبير المحللين الاستراتيجيين في اس كيه تشارتنق، إن الإشارات الفنية على المدى القريب تظهر مزيدًا من الضعف، على الرغم من أن التقلبات قد تحد من الاتجاه الهبوطي أيضًا. وقال: «لكن توطيد خام غرب تكساس الوسيط فوق المتوسط المتحرك البسيط لمدة 200 أسبوع البالغ 66.18 دولارًا يمكن أن يحد من الخسائر ويبدأ ارتدادًا قصير المدى نحو منطقة المقاومة، والذي يبدأ عند 71.40 في البداية». بينما أغلق خام برنت المتداول في لندن منخفضًا 1.73 دولارًا أو 2.3 ٪ إلى 72.97 دولارًا. انخفض خام القياس العالمي في وقت سابق إلى أدنى مستوى للجلسة عند 71.44 دولارًا وانخفض بأكثر من 13 ٪ خلال الأسبوع.

وقال مويا إن تجار الطاقة ليسوا متأكدين مما يمكن أن يكون حافزا لرفع أسعار النفط نظرا لكل الكآبة والتشاؤم الذي يحدث مع توقعات الطلب على النفط الخام على المدى القصير. وأفادت تقارير يوم الجمعة أن مخزونات النفط الروسية بلغت أعلى مستوياتها منذ أبريل وسط العقوبات المفروضة على موسكو بسبب غزوها لأوكرانيا في فبراير 2021.

وقال مويا «يبدو أن الارتفاع النفطي الذي حصلنا عليه في وقت سابق من الشهر بعد إعادة افتتاح الصين كان سابقًا لأوانه. من الواضح أن تعافي الصين لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدعم. ستتم مراقبة توقعات بنك الاحتياطي الفيدرالي عن كثب حيث سيشير ذلك إلى ما إذا كنا في خطر أكبر لوقوع خطأ في السياسة. في الوقت الحالي، سيظل النفط ثقيلًا حيث يحاول التجار معرفة نوع الركود الذي سيطلقه صناع السياسة في الولايات المتحدة «

بدأت الأزمة المصرفية الأمريكية بعد أن تم إنقاذ اثنين من المقرضين متوسطي الحجم - بنك سيليكون فالي، وبنك سيجنيتشر من قبل المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع الأسبوع الماضي حيث قام المودعون بسحب مليارات الدولارات منهم بعد خوفهم من ملاءمتهم. تقدم بنك سيليكون فالي في النهاية بطلب الحماية من الإفلاس خلال الـ 24 ساعة بعد اصدار بيانه. وهناك بنك ثالث، فيرست ريبابليك، يواجه مشكلة أيضًا على الرغم من تلقيه ضخًا نقديًا بقيمة 30 مليار دولار من مجموعة من البنوك.

في مكان آخر، انتشرت الأزمة المصرفية إلى أوروبا، حيث اضطر بنك كريدي سويس، أحد الأسماء البارزة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية العالمية، إلى طلب المساعدة من البنك المركزي السويسري.

وفي امدادات الغاز الطبيعي المسال، تتطلع أستراليا، كبيرة المنتجين بالعالم، بالإيعاز لمصدري الغاز الطبيعي المسال على طول الساحل الشرقي للبلاد على تحويل إمدادات الغاز الفائض نحو المستهلكين المحليين وسط تناقص إنتاج الغاز الطبيعي الذي زاد من خطر حدوث نقص في الغاز بين عامي 2023 و2026.

وفي الولايات المتحدة، ستبدأ إضافة طاقة تكريرية أمريكية قريبًا، عبر مشروع تكرير واسع النطاق سيتم تشغيله، بسعة 250.000 برميل في اليوم في مصفاة إكسون موبيل في بومونت، تكساس، من المقرر أن يبدأ في الأسابيع القادمة، يعمل على خام برميان وزيادة إمدادات النافثا والبنزين في ساحل الخليج الأمريكي.

في وقت قامت إدارة الرئيس الأمريكي بايدن بمراجعة عقدي صرف وقعتهما مع شركة شل يغطيان 3.6 مليون برميل من خام احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي، مما أدى إلى تأخير عودتهم حتى عام 2025، على الرغم من تأكيدات وزارة الطاقة الأمريكية بأنها ستعجل عمليات إعادة الشراء.

في صعيد مشترك، قالت إكسون انها غير راضية عن آفاق الغاز الطبيعي المسال الإيطالي. وأفادت التقارير أن شركة النفط الأمريكية الكبرى المدرجة في بورصة نيويورك، تدرس بيع حصتها الأكبر في محطة روفيغو للغاز الطبيعي المسال التي تبلغ طاقتها 9 مليار متر مكعب سنويًا كجزء من حملة أكبر للتصفية لبيع الأصول غير الأساسية.

من جهتها تقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن أطنانا من اليورانيوم مفقودة في ليبيا، حيث اكتشف مفتشو الوكالة النووية التابعة للأمم المتحدة أن حوالي 2.5 طن من اليورانيوم قد اختفت من موقع ليبي تسيطر عليه حكومة بنغازي المنافسة، على الرغم من أن قوات شرق ليبيا عثرت على اليورانيوم المفقود في اليوم التالي.

في الشرق الأوسط، اتفقت الحكومة الفيدرالية العراقية والسلطات الكردية الإقليمية، التي يحتمل أن تؤدي إلى حل معركة قانونية طويلة الأمد، على تحويل عائدات النفط من كردستان إلى حساب مصرفي تحت إشراف الحكومة الفيدرالية. وفي كندا، ألغت شركة النفط الإسبانية ريبسول خططها لبناء محطة للغاز الطبيعي المسال على الساحل الشرقي لكندا بسبب تكاليف النقل الباهظة لتوصيل الغاز إلى سانت جون، ونقص المشترين الذين سيلتزمون بـ 15 إلى 20 عامًا من اتفاقيات شراء الغاز.

أرامكو تقرر زيادة إنتاج الغاز 50 ٪ بحلول 2030 لتلبية الطلب المحلي المتزايد

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كشفت عملاقة الطاقة، شركة أرامكو السعودية عن خططها ونواياها للمزيد من استثمارات الابتكار بهدف الاستدامة، ومضي الشركة قدماً في تنفيذ أكبر برنامج إنفاق رأسمالي في تاريخها على الإطلاق، لافتة في شرائح البث الصوتي التي عرضتها للعالم، بعد إعلان نتائج العام الماضي، إلى أن هذا البرنامج ينطلق من إيمان أرامكو السعودية الراسخ بأن حاجة العالم إلى مصادر موثوقة من الطاقة المستدامة والمتوفرة بأسعار معقولة ستستمر في النمو. وفي ضوء ذلك، تعتزم الشركة زيادة إنتاجها من النفط الخام ذي الكثافة الكربونية المنخفضة. كما تعتزم أرامكو السعودية زيادة إنتاجها من الغاز، وذلك لتلبية الطلب المحلي المتزايد عليه. وفي الوقت ذاته، سيسهم تعزيز القدرات في مجال تحويل مختلف أنواع الوقود السائل إلى كيميائيات في تأمين إنتاج الشركة من المواد الهيدروكربونية، كما يسهم تسخير الابتكار والتقنيات الحديثة في مساعدة الشركة على إيجاد مسارات جديدة واعدة تقود إلى مستقبل تنخفض فيه الانبعاثات الكربونية. هذه الجهود تصب كذلك في دعم الشركة لتحقيق عملية التحول في مجال الطاقة بصورة عملية ومستقرة شاملة.

وتطرق النقاش لصافي الدخل القياس لعام 2022 الذي بلغ 161 مليار دولار وتدفقات نقدية حرة بلغت 149 مليار دولار منذ الاكتتاب الأولي العام. مع زيادة حجم الإنتاج والحفاظ على المرونة والموثوقية رغم تغيرات أوضاع السوق، وتنفيذ أكبر برنامج استثماري في تاريخ الشركة، وتحقيق الإنجازات الرئيسة وفق الخطة.

واستعرضت البيانات التوضيحية التي أرفقتها شركة أرامكو في بثها الصوتي استمرار الانضباط المالي للشركة وقوة مركزها المالي والثقة في استمرار الطلب على النفط على المدى المتوسط إلى الطويل. والمضي قدماً لتحقيق التحول في مجال الطاقة وفق آلية عملية وشاملة. واشتمل العرض التوضيحي بعض البيانات الاستشرافية حول المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها وأعمالها وبعض خططها، ونواياها، وتوقعاتها، وافتراضاتها، وأهدافها، ومرئياتها حول هذه الأمور.

وتصاحب صناعة النفط عديد العوامل ومنها العرض والطلب وتقلبات الأسعار فيما يتعلق بالنفط الخام والغاز وباقي منتجات أرامكو، والظروف الاقتصادية في الأسواق العالية، فضلاً عن الظروف المؤثرة على نقل المنتجات، والأخطار التشغيلية الشائعة في قطاعات النفط والغاز والتكرير والبتروكيميائيات، والطبيعية المتقلبة لتلك القطاعات، ومن العوامل التي قد تؤثر في انكشاف صناعة النفط على مخاطر أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية، وفي شريحة تنبؤات سوق النفط، تشير التوقعات بنمو الطلب على النفط رغم مخاطر تحقيق نتائج سلبية للاقتصاد الكلي، ولا تزال التوقعات تشير إلى زيادة الطلب على النفط، والتي كانت في 2019، عند 100,5 مليون برميل يومياً، و2020، عند 91,5 مليون برميل يومياً، و2021 عند 97,7 مليون برميل يومياً، و2022 عند 100,0 مليون برميل يومياً، و2023 عند 101,9 مليون برميل يومياً.

استثمارات الطاقة

وبينت شريحة استثمارات الطاقة أنها غير كافية، وتأثرت الإمدادات بسبب الانخفاض الطبيعي في الإنتاج. وأظهرت حاجة قطاع النفط للاستثمار، إذ بلغ متوسط الإنفاق الرأسمالي للسنوات والتي كانت في أوجها في العامين 2013 و2014 إذ بلغت نحو 620 مليار دولار و630 مليار دولار على التوالي. وانخفضت إلى 450 مليار دولار في 2015، في حين انخفضت إلى 350 مليار دولار في 2022، لذا أكدت أرامكو ضرورة تنفيذ استثمارات ضخمة لتعويض تراجع الإنتاج الطبيعي، مع ضرورة توفير إنتاج منخفض التكلفة وذي كثافة كربونية منخفضة عبر مراحل قطاع الطاقة. ولا تزال استثمارات قطاع التنقيب والإنتاج دون المستويات المطلوبة, وأشارت أرامكو لاستراتيجية النمو القوية لزيادة القيمة بعيدة المدى للنفط والغاز. أدى نقص الاستثمار في قطاع النفط الخام، لزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة إلى 13 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027، والاستفادة من انخفاض كثافة الانبعاثات الكربونية الناتجة عن إنتاج النفط الخام وانخفاض تكلفتها.

كما أدى نقص الاستثمار في قطاع الغاز إلى زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 50 ٪ بحلول عام 2030، بما يحقق زيادة في إمدادات السوائل. وفي قطاع التكرير والمعالجة والتسويق تسعى أرامكو لتعزيز قطاع التنقيب والإنتاج وتجنب المخاطر التي يمكن أن يواجهها، ووضع هدف بعيد الأجل بمعالجة 4 ملايين برميل في اليوم من السوائل إلى كيميائيات

وفـي أنـواع الوقـود والحلـول منخفضة الكربون، تسـعى أرامكو لتطويـر وقود وحلول منخفضـة الانبعاثات الكربونية ويشمل ذلك الهيدروجين، بهدف أن نكون من بين رواد العالم في استخلاص الكربون واستخدامه وتخزينه والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، وفي صافي الانبعاثات الصفرية تمضي أرامكو لتحقيق أهداف مرحلية للوصول إلى الهدف المتمثل في تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050، وانبعاثات شبه صفرية من غاز الميثان والوقف التام للحرق الروتيني للغاز بحلول 2030. وحول مرونة سلسلة التوريد، أسست أرامكو منظومة محلية قوية لدعم القدرة التنافسية والمرونة من خلال برنامجي «اكتفاء» و»نماءات». وحول تقلبات السوق أسست أرامكو مركزاً مالياً قوياً يتيح الاستثمار خلال مختلف الدورات.

تجار الطاقة يكافحون لتقييم مخاطر الركود .. الأزمة المصرفية تثير مخاوف تشديد شروط الائتمان

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد خسائر قياسية في نهاية الأسبوع الماضي عند أدنى مستوى منذ كانون الأول (ديسمبر) الماضي، بسبب المخاوف التي تحيط بالقطاع المصرفي الأمريكي.

وذكر المحللون، أن الاضطراب الذي يجتاح القطاع المصرفي الأمريكي والدولي بما في ذلك مجموعة «كريدي سويس» المصرفية يهدد بكبح إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة، ما يثير مخاوف بشأن اختلال التوازن بين العرض والطلب في المستقبل، معتبرين أن تشديد شروط الائتمان وانخفاض أسعار الطاقة لديهما القدرة على تقييد الإنفاق الأمريكي على الحفارات ويحدث تغيرا في التوقعات المستقبلية لإمدادات النفط والغاز. ولفتوا إلى تراجع العقود الآجلة للنفط الأمريكي إلى مستويات لم تشهدها السوق منذ ديسمبر الماضي، حيث غذت المخاوف بشأن مصير بنك كريدي سويس التوترات وذلك بعد انهيار بعض البنوك الأمريكية وتنامي المخاوف الدولية من حدوث أزمة مالية عالمية، مشيرين إلى أن الانخفاض في الأسعار جاء في وقت اختار فيه المنتجون الأمريكيون الذين حصدوا أرباحا مالية غير مسبوقة في العام الماضي إنفاق مزيد على توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم أكثر من الإنفاق على المشاريع الرأسمالية.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه لخدمات الطاقة» إن الطلب الصيني قد ينجح في وقف نزيف الأسعار بسبب أزمة المصارف العالمية وذلك خلال تعاملات الأسبوع الجاري وذلك بعد أن تهاوت أسعار النفط الخام إلى أدنى مستوى في الخسائر الأسبوعية في 15 شهرا. وأوضح أن الانخفاضات السعرية مقلقة خاصة أنها مرتبطة بمخاوف من سيناريو تكرار الأزمة العالمية المالية التي وقعت في 2008، مشيرا إلى أن قبل وقوع هذه الأزمة كانت هناك مخاوف سابقة أيضا من التباطؤ الاقتصادي، نتيجة الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية، وأنه عند مستويات الأسعار هذه من المتوقع أن يبقى إنتاج الولايات المتحدة ثابتا نسبيا ولم يعد ينمو وفق التوقعات السابقة.

ويرى، داماير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن حالة الضبابية وعدم اليقين تسيطران على السوق وتؤديان إلى تقلبات متلاحقة، حيث لا يعرف الجميع أبعاد ومدى الأزمة المصرفية الراهنة، مشيرا إلى أن تجار الطاقة يكافحون بصعوبة لتقييم مخاطر الركود المحتمل وتأثيره في الطلب على الطاقة والسلع الأخرى وهذه هي أكبر مشكلة وتحد يواجه السوق النفطية في المرحلة الراهنة.

وأشار إلى أن إغلاق مصافي فرنسية وارتفاع مخزونات النفط الخام يكبحان فرص صعود أسعار النفط الخام، لافتا إلى تداعيات امتداد الإضرابات إلى موانئ النفط الرئيسة، موضحا أن أكبر مصفاتي تكرير في فرنسا أوقفتا عملياتهما مع استمرار تصاعد الاحتجاجات على خطط الحكومة لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية.

من جانبه، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن التقلبات السعرية مهيمنة على السوق النفطية بقوة، مع استمرار سعي الإدارة الأمريكية الحثيث من أجل كبح جماح أسعار البنزين، خاصة على المدى القصير.

وأوضح أن أسعار الوقود خاصة البنزين تأثرت كثيرا في الأعوام الأخيرة بعد عوامل ومؤثرات قوية وأهمها طفرة النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة وتسارع وتيرة أنشطة التكسير، ثم أعقب ذلك أزمة جائحة كورونا، ثم حروب أسعار النفط الخام بين بعض المنتجين في فترة من الفترات وهو ما كان له تأثير كبير في أسعار البنزين على مدار الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة. أما ويني أكيللو المحللة الأمريكية في شركة أفريكان إنجنيرينج الدولية فتشير إلى أن أسواق النفط الخام تأثرت بالصعوبات والتحديات التي تواجه الأسواق المالية في المرحلة الراهنة، خاصة ارتفاع معدل التضخم وتصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا ومع ذلك لا تزال دول أوبك متفائلة ويتجلى ذلك في تنامي خطط تكرير وتخزين جديدة يجري تطويرها في عدة دول وأشارت إلى أن دول أوبك تشجع بقوة الاستثمار الأجنبي خاصة في مجالات تكرير النفط وفتح آفاق جديدة للشركات العالمية والقطاع الخاص المحلي في هذه الصناعة، لافتا إلى أن التطور الأكثر إيجابية هذا الشهر هو التقارب بين بغداد وحكومة إقليم كردستان اللتين كانتا على خلاف حول عائدات النفط من عمليات النفط في شمال العراق.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي أنهى النفط التعاملات منخفضا الجمعة، متخليا عن مكاسبه المبكرة التي تجاوزت الدولار للبرميل، إذ دفعت مخاوف بشأن القطاع المصرفي الخامين القياسيين لتسجيل أكبر خسائرهما الأسبوعية في شهور. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.73 دولار أو 2.3 في المائة، إلى 72.97 دولار للبرميل عند التسوية، بينما خسر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.61 دولار، أو 2.4 في المائة، ليبلغ 66.74 دولار للبرميل. وانخفض الخامان أكثر من ثلاثة دولارات، مسجلين أدنى مستوياتهما خلال الجلسة. وخسر برنت نحو 12 في المائة، خلال الأسبوع مسجلا أكبر خسارة أسبوعية منذ ديسمبر. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 13 في المائة، منذ إغلاق الجمعة الماضي، مسجلة أكبر خسائرها الأسبوعية منذ نيسان (أبريل) الماضي. وقال جون كيلدوف الشريك لدى «أجين كابيتال» في نيويورك «العوامل الأساسية ليست بالسوء الذي تتوقعه السوق هنا لكن هناك مخاوف ألا يكون النفط آمنا كما هو الحال بالنسبة للسيولة أو الذهب».

احتياطيات الغاز الطبيعي السعودية تصعد للعام الرابع .. زادت 2.2 ٪

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

ارتفعت احتياطيات السعودية من النفط والغاز للعام الرابع 0.3 في المائة خلال 2022، لتبلغ 338.4 مليار برميل مكافئ نفطي، مقابل 337.3 مليار برميل مكافئ نفطي بنهاية 2021. ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى بيانات شركة أرامكو السعودية، تتوزع الاحتياطيات في حقول المملكة إلى 261.6 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات (احتياطيات نهاية 2021 نفسها)، و36.1 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي (كانت 36 مليار برميل بنهاية 2021). بالإضافة إلى 246.7 تريليون قدم مكعبة قياسية بنهاية 2022، (مقابل 241.5 تريليون قدم مكعبة قياسية بنهاية 2021)، منها 156.9 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز غير المصاحب (مقابل 153.7 تريليون قدم مكعبة قياسية بنهاية 2021). وجاء ارتفاع إجمالي الاحتياطيات للنفط والغاز نتيجة ارتفاع احتياطيات الغاز الطبيعي 2.2 في المائة خلال 2022، وهو الارتفاع السنوي الرابع على التوالي، حيث كانت 233.8 تريليون قدم مكعبة قياسية بنهاية 2018، ثم 237.4 تريليون قدم مكعبة قياسية بنهاية 2019، ثم 238.8 تريليون قدم مكعبة قياسية بنهاية 2020. وبموجب اتفاقية الامتياز الأصلية التي استمر العمل بها حتى 24 كانون الأول (ديسمبر) 2017، لم تكن حقوق أرامكو السعودية فيما يتعلق بالمواد الهيدروكربونية في المملكة محدودة بمدة معينة، ولذلك كانت احتياطيات المملكة في الحقول التي تديرها أرامكو السعودية حتى ذلك التاريخ هي نفسها احتياطيات الشركة. لكن بدءا من 24 كانون الأول (ديسمبر) 2017، حددت اتفاقية الامتياز حق أرامكو السعودية الحصري لاستكشاف المواد الهيدروكربونية في المملكة وتطويرها وإنتاجها، فيما عدا الموارد الموجودة في المناطق المستثناة، بمدة أولية تبلغ 40 عاما، تجددها الحكومة لمدة 20 عاما إضافية، شريطة استيفاء أرامكو السعودية لشروط محددة تناسب ممارسات التشغيل الحالية.

وإضافة إلى ذلك، يمكن تمديد اتفاقية الامتياز لمدة 40 عاما إضافية بعد انتهاء مدة الـ60 عاما، رهنا باتفاق أرامكو السعودية والحكومة على شروط ذلك التمديد وأحكامه

جدير بالذكر أن تحديد مدة اتفاقية الامتياز يؤثر في حساب احتياطيات أرامكو السعودية، مقارنة باحتياطيات المملكة في الحقول، التي تديرها أرامكو السعودية، علاوة على أن أرامكو السعودية ملزمة بموجب اتفاقية الامتياز بتلبية الطلب المحلي على مجموعة محددة من المواد الهيدروكربونية والمنتجات البترولية وغاز البترول المسال من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد.

وبناء على فترة الامتياز الأولية البالغة 40 عاما وتمديدها 20 عاما، بلغ إجمالي احتياطيات المواد الهيدروكربونية، التي تديرها شركة أرامكو السعودية بنهاية 2022 نحو 258.8 مليار برميل مكافئ نفطي مقابل 253.6 مليار برميل بنهاية 2021.

وتتضمن احتياطيات أرامكو السعودية من المكافئ النفطي 200.8 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات مقابل 196.9 مليار برميل بنهاية 2021.

كما شملت 25.2 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي (رقم 2021 نفسه)، و201.9 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي مقابل 194.5 تريليون نهاية 2021.

بدء الأعمال الأولى لإنشاء محطتين للغاز في بحر البلطيق

الاقتصادية

أعلن متحدث باسم مجموعة «آر دبليو إي» الألمانية للطاقة أمس، بدء الأعمال الأولى لإنشاء محطتين جديدتين للغاز المسال شرقي جزيرة روجن في بحر البلطيق.

وأوضح المتحدث أن هذه الأعمال عبارة عن «أعمال استكشافية فقط» تمت الموافقة عليها من قبل مكتب الممرات المائية والبحرية في بحر البلطيق، وفقا لـ»الألمانية».

وأضاف أن هذه الأعمال تجري في إطار مشروع «بحر البلطيق للغاز الطبيعي المسال» الذي تنفذه مجموعة «آر دبليو إي» كمزود للخدمات بتكليف من الحكومة الألمانية، مشيرا إلى أن المجموعة تستخدم سفينتين خاصتين للأعمال الاستكشافية.

وقالت المجموعة في بيان: «جرت العادة أن يتم في المشاريع البحرية بشكل استباقي فحص دقيق لنوعية التربة وباطن الأرض. ويشمل هذا أيضا فحص احتمال استمرار وجود ذخيرة قديمة من الحرب العالمية في القاع».

من جانبها، وجهت المنظمة الألمانية للبيئة انتقادات لهذه الأعمال التي تثير إزعاجا جديدا لمنتجعات الاستحمام في الجزيرة، حيث يتزايد القلق هناك من وجود محطتين كبيرتين لاستقبال الغاز الطبيعي المسال من الناقلات على بعد كيلومترات قليلة من شواطئ روجن، الأمر الذي يمكن أن يلحق ضررا بالسياحة يذكر أن الحكومة المحلية بولاية مكلنبورج-فوربومرن تشاطر قطاع السياحة القلق وترفض المشروع في الوقت الحالي، وقال تيل باكهاوس وزير البيئة المحلي: إن إجراء الموافقة لا يزال جاريا، لافتا إلى أن أعمال البناء في المنطقة الساحلية غير مسموح بها في الوقت الراهن بسبب فترة تكاثر أسماك الرنجة. وكانت مانويلا شفزيج رئيسة حكومة الولاية أعربت مرارا عن احتجاجها على إقامة محطات للغاز الطبيعي المسال قبالة روجن مباشرة، وطالبت الحكومة الاتحادية بدراسة بدائل أخرى للجزيرة.

مقترح إصلاح سوق الكهرباء الأوروبية يقلل أثر ارتفاع أسعار الغاز

الشرق الأوسط

أعربت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن اعتقادها بأن المستهلكين هم المستفيدون الحقيقيون من إصلاح سوق الكهرباء في الاتحاد الأوروبي. وقالت: «المستهلكون في القلب من هذا الإصلاح» الذي «سيخفف بشكل كبير من أثر ارتفاع سعر الغاز على سعر الكهرباء».

كانت المفوضية الأوروبية قدمت مقترح إصلاح سوق الكهرباء بالتكتل في ستراسبورغ مؤخرا. وشددت فون دير لاين في مقابلة مع مراسلي وكالات غرفة الأخبار الأوروبية (إي إن آر) على أن «استفادة المستهلكين من خفض التكاليف هدف أساسي للإصلاح».

تسعى المفوضية الأوروبية إلى إصلاح سوق الكهرباء للحيلولة دون الارتفاع الصاروخي في الأسعار بالنسبة للمستهلك، وإلى تعزيز عمليات التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

كانت أسعار الكهرباء ارتفعت بشكل حاد على مدار العام الماضي، وأحد الأسباب وراء ذلك هو أنه في بعض الأحيان كان نصف محطات الطاقة النووية الفرنسية متوقفا عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، جاء ارتفاع أسعار الكهرباء نتيجة لزيادة أكبر في أسعار الغاز بسبب العدوان الروسي على أوكرانيا. وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية: «تسير سوق الكهرباء اليومية بشكل جيد، ولكن علينا تحسين العقود على المدى الطويل».

وتشهد أسعار الجملة في سوق الكهرباء تغيرا لحظة بعد أخرى، بحسب العرض والطلب. وفي أوقات تراجع الطلب، على سبيل المثال ليلا، تنخفض الأسعار، حيث تكون الكهرباء من المصادر المتجددة كافية للوفاء بالطلب. وتكاليف إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة منخفضة جدا.

ورغم ذلك، يتعين في أوقات ذروة الطلب، إضافة الإنتاج من المحطات النووية ومحطات الطاقة الحرارية التي تعمل بالفحم، وكذلك من محطات توليد الطاقة باستخدام الغاز. وفي جميع الأوقات، يخضع تحديد سعر الكهرباء لآخر طرف منتج في السلسلة، على سبيل المثال: محطات الطاقة التي تعمل بالغاز

ولذلك، طالبت بعض دول الاتحاد الأوروبي قبل شهور بإعادة صياغة سوق الجملة الخاصة بالكهرباء، ليتم فصل أسعار الغاز عن أسعار الكهرباء.

ورغم ذلك، لا يتضمن مقترح إصلاح سوق الكهرباء، فصل أسعار الغاز عن أسعار الكهرباء. وعوضا عن ذلك، تركت المفوضية النظام الحالي دون تغيير، مع التأكيد على أن الإصلاح المقترح من شأنه أن يشجع على التخلص من الوقود الأحفوري، وخفض تأثيراته على أسعار الكهرباء.

ووفقاً لمقترح المفوضية، سيتم تنفيذ دعم الدول للاستثمارات الجديدة في طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية، والطاقة الحرارية، وتوليد الكهرباء من الطاقة النووية، من خلال «عقود اختلاف، واتفاقيات البيع والشراء طويلة الأجل» ذات الاتجاه الثنائي. وبصفة خاصة، يتضمن المقترح العمل لتعزيز العقود طويلة الأجل لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية، وتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في المجالين. تُعوِّل فون دير لاين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعلى البرلمان الأوروبي لإنجاز المفاوضات بشأن المقترح الجديد قبل الانتخابات الأوروبية المقررة في مايو (أيار) 2024، وقالت إن المسألة خضعت لتفكير جيد، كما عُقِدَتْ مشاورات مكثفة مع خبراء، «ولهذا أعتقد أن الأمر جدير بالعمل الجاد ليصبح جاهزا قبل الانتخابات الأوروبية». وبحسب بيان صحافي لوزارة البيئة والمناخ والطاقة في سلوفينيا، لا يتطرق مقترح المفوضية بشكل كاف لبعض الجوانب الأخرى المتعلقة بارتفاع أسعار الطاقة، والتي كانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ناقشتها العام الماضي في إطار إجراءات طارئة. وتشمل هذه التحديات السيولة لدى منتجي الكهرباء، وإجراءات منع المضاربات التجارية، بالإضافة إلى الإقرار بدور الاستثمارات في تيسير عملية الانتقال من استخدام الفحم إلى استخدام الغاز.

وعلى النقيض من فرنسا وإسبانيا، على سبيل المثال، من المرجح أن ترحب الحكومة الألمانية بسعي المفوضية الأوروبية إلى إحداث تغيرات بعيدة المنال بالنسبة للوقت الحالي. ولطالما حذرت ألمانيا، ودول مثل هولندا والدنمارك ولوكسمبورغ، من إجراء إصلاح متعجل وفي معرض الإجابة عن سؤال عما إذا كانت المفوضية تؤيد استخدام الطاقة النووية لتحقيق أهداف المناخ، قالت فون دير لاين: «يعتمد نوع مزيج الطاقة الذي تسعى إليه كل دولة عضو من أجل تحقيق أهداف المناخ عليها نفسها».

وتدفع فرنسا باتجاه الاعتراف بالطاقة النووية كمصدر منخفض الانبعاثات للطاقة، وتعد ألمانيا أحد المعارضين الرئيسيين لهذا الاتجاه. وأوضحت فون دير لاين، أنه من المهم بمكان التمسك بالأهداف المشتركة للحياد المناخي بحلول عام 2050، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 55 في المائة بحلول عام 2030.

{غولدمان ساكس} يخفض توقعاته لأسعار النفط بعد أزمة المصارف

الشرق الأوسط

خفض بنك الاستثمار الأميركي «غولدمان ساكس» توقعاته لأسعار النفط في العام الجاري، نظراً لأن المخاوف بشأن القطاع المصرفي واحتمالية حدوث ركود تفوقان زيادة الطلب من الصين.

ويتوقع محللو البنك الآن أن يصل خام برنت إلى 94 دولاراً للبرميل خلال الأشهر الـ12 المقبلة، و97 دولاراً للبرميل في النصف الثاني من عام 2024، مقارنة بتوقعات سابقة بوصول الخام إلى 100 دولار للبرميل، بحسب وكالة «بلومبرغ» للأنباء.

وقال البنك، في مذكرة نشرها أمس: «تراجعت أسعار النفط رغم زيادة الطلب في الصين بسبب الضغوط المصرفية ومخاوف الركود ونزوح تدفقات المستثمرين».

وتأثرت الأسواق العالمية الأسبوع الماضي، حيث أثار الاضطراب في مجموعة «كريدي سويس آيه جي» حالة من الذعر في الأسواق. وانخفض النفط إلى أدنى مستوى له في 15 شهراً، حيث انخفض خام برنت بنسبة 12 في المائة الأسبوع الماضي، إلى ما دون 73 دولاراً للبرميل.

وبعد انخفاض الأسعار، يتوقع البنك الآن أن يزيد منتجو أوبك الإنتاج في الربع الثالث من عام 2024 فقط، مقارنة بالنصف الثاني من عام 2023 الذي كان بنك غولدمان قد توقع زيادة الإنتاج فيه قبل تراجع الأسعار.

من جانبه، أكد وزير النفط العراقي حيان عبد الغني وأمين عام أوبك هيثم الغيص أمس الأحد، أهمية التزام الدول المنتجة باتفاق خفض الإنتاج الذي أبرمته مجموعة أوبك بلس.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، اتفق تحالف أوبك بلس الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين من خارجها من بينهم روسيا، على خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً.

وذكرت «وكالة الأنباء العراقية»، أن عبد الغني استقبل الغيص، وأكد خلال اللقاء أهمية دور أوبك بلس في استقرار الأسواق العالمية، وفي تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

وقال وزير النفط العراقي، إن العراق ملتزم بالحفاظ على معدل 220 ألف برميل يومياً بما يتماشى مع معدلات أوبك بلس. وأضاف الوزير في حديثه خلال مؤتمر في بغداد أن العراق مستعد لزيادة إنتاجه إذا قررت أوبك بلس ذلك. وقال الوزير: «أجبرنا بعض شركات النفط العاملة في الجنوب على خفض الإنتاج ليتماشى مع معدلات أوبك بلس المتفق عليها».

وأعلن وزير النفط العراقي، خلال كلمته في مؤتمر حوار بغداد، أن بلاده تعتزم طرح جولة تراخيص نفطية لحقول في غرب البلاد تضم أكثر من 10 رقع استكشافية معظمها للغاز. وأضاف: «ستكون هناك جولة أخرى للحقول في الجانب الغربي للعراق الذي يمتد من الحدود السورية والأردنية والسعودية نزولاً إلى محافظة السماوة».

وقال الوزير العراقي: «هناك أكثر من 10 رقع استكشافية واعدة معظمها غازية ونحن بصدد إعداد وتحضير حقيبة المعلومات عن هذه الحقول، والوقت لن يتجاوز الشهر السابع من هذه السنة، وسوف يتم الإعلان عن هذه الجولة». وأشار عبد الغني إلى أن بغداد تخطط لتنفيذ استثمارات كبيرة في قطاع النفط خلال السنوات الخمس القادمة، التي إذا تمت فقد «يتوقف استيراد الغاز من إيران».

وأكد الوزير العراقي أن بلاده ستطرح جولة التراخيص التكميلية الخامسة للنفط خلال فترة لا تتجاوز الشهر، مشيراً إلى أن بغداد وقعت في الجولة الخامسة، عقوداً لست مناطق رقع استكشافية في شرق البلاد من المتوقع أن توفر ما لا يقل عن 750 مليون قدم مكعبة من الغاز.

وأضاف أن بلاده تستورد تقريباً أكثر من نصف احتياجاتها من البنزين، مشيراً إلى أن مصفاة كربلاء البالغة طاقتها 140 ألف برميل يومياً ستوفر أكثر من 50 إلى 60 في المائة من البنزين المستورد، بالإضافة إلى الكيروسين والغازولين. كما أكد الوزير أن بلاده تأمل في وقف استيراد المنتجات النفطية بنهاية العام الحالي.

العراق و»أوبك» يشددان على ضرورة التنسيق لتحقيق استقرار أسعار النفط

العربية

قالت الحكومة العراقية في بيان إن رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، والأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص شددا على ضرورة التنسيق بين الدول المصدرة للنفط، لضمان عدم تذبذب الأسعار والتأثير على الدول المصدرة والمستهلكة.

والعراق هو أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة البلدان المصدرة للنفط «أوبك».

وأكد وزير النفط العراقي حيان عبد الغني والأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص، اليوم الأحد، أهمية التزام الدول المنتجة باتفاق خفض الإنتاج.

وأوضح المتحدث باسم وزارة النفط العراقية عاصم جهاد في بيان أن «وزير النفط استقبل الأمين العام لمنظمة أوبك، وجرى خلال اللقاء التأكيد على الدور الكبير الذي تلعبه أوبك وأوبك بلس في استقرار الأسواق العالمية، وأهمية التزام الدول المنتجة باتفاق خفض الإنتاج وفي تحقيق التوازن بين العرض والطلب» وفقا لوكالة الأنباء العراقية «واع».

وأضاف جهاد أن الوزير أعرب لأمين عام «أوبك «عن دعم العراق لأهداف وجهود المنظمة، والعمل على تعزيز دورها في استقرار أسواق النفط العالمية».

وأشاد الغيص بدور العراق في المنظمة وفي السوق النفطية العالمية باعتباره ثاني أكبر منتج بين دول المنظمة، فضلاً عن الدور التاريخي للعراق في تأسيس المنظمة في بغداد عام 1960.

وقال عبد الغني فى مؤتمر اليوم إن بلاده ملتزمة بمعدلات الإنتاج المنصوص عليها في اتفاقية «أوبك+»، والتي تبلغ 220 ألف برميل يوميا

وأضاف الوزير أثناء مؤتمر اليوم في بغداد «أجبرنا بعض شركات النفط العاملة في الجنوب – العراقي - بتخفيض الإنتاج حسب ما قررته «أوبك+» وفقا لوكالة «رويترز».

وذكر في حديثه خلال مؤتمر في بغداد أن العراق مستعد لزيادة إنتاجه إذا قررت «أوبك+» ذلك.

هل تتأثر أسواق النفط العالمية بسوء البيانات؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن سوء البيانات في أسواق النفط أصبح مشكلة تؤرق الكثيرين، لأنها تترك آثارًا سلبية كبيرة. وأوضح الحجي، في حلقة من برنامجه «أنسيات الطاقة»، قدّمها في موقع تويتر، بعنوان «أسباب تدهور نوعية البيانات في أسواق النفط وآثاره في دول الخليج»، أن هذه الظاهرة كانت دائمًا موجودة، ولكن مؤخرًا قام الباحثون والسياسيون بالتلاعب بهذا الأمر بعدّة طرق مختلفة. وأضاف: «إذا كان شخص ما طالب دكتوراه أو باحث، ولديه لجنة، فيستطيع أن يتلافى الأسئلة المتعلقة بأوضاع أسواق النفط، من خلال القول، إن هذه البيانات خارج نطاق الاتحاد السوفييتي والعالم الشيوعي، وهو ما يمكّنه من التخلص من كل مشكلات البيانات التي يمكن أن تظهر.

بيانات أوبك وأسواق النفط

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن السياسيين والباحثين تلافوا مشكلة البيانات من خلال عزل الاتحاد السوفييتي السابق والعالم الشيوعي عن بقية أسواق النفط، وهو ما يؤدي إلى الافتراض بأن بقية المعلومات صحيحة، والجزء المتبقي مخفي تمامًا بسبب الشك في هذه المعلومات. وأضاف: «دائمًا ما كانت هناك مشكلات تتعلق بالبيانات، ولكن منذ عام 2017 بدأت هذه البيانات تسوء بشكل كبير، ومن ضمن المشكلات الكبيرة التي واجهها العالم، أنه حتى دول أوبك لم يكن أحد يعلم حجم إنتاجها من النفط». وتابع: «حتى منظمة أوبك اليوم، في صفحة واحدة تعطي نوعين من البيانات بشأن إنتاج دولها -فهي تصدر تقريرًا شهريًا مجانيًا منذ عدّة سنوات، وكان في السابق مقابل مبلغ مالي- ولكن حتى دول المنظمة نفسها لا تعرف إنتاجها على وجه التحديد». ولفت إلى أن هذه الأسباب تدفع أوبك إلى إعلان جدولين للإنتاج بشكل شهري، الأول يأتي من حكومات الدول الأعضاء في المنظمة، التي ترسله لتحدد حجم إنتاجها، بينما الجدول الثاني يأتي من الشركات المراقبة الدولية، التي تمنح بيانات بناء على مراقبة من خلال الأقمار الصناعية وحركة السفن والمعاملات الجمركية

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن المعلومات القادمة من المصدرين قد لا تتفق في كثير من الأحيان، ولكن في حالة وجود فروق كبيرة أو تلاعب في المعلومات، فإن هذه الأمور تظهر من خلال مقارنة البيانات القادمة من الحكومات أو من شركات المراقبة، لأن أوبك الآن تنشر المعلومات.

في السابق، وفق الحجي، كانت منظمة أوبك تكتفي بنشر معلومات شركات المراقبة، ولم تكن تنشر المعلومات التي ترسلها الحكومات، ولكن المقصود هنا أن المعلومات التي تقدّمها الحكومات في بياناتها تختلف عن المعلومات التي تقدّمها أسواق النفط.

أسباب سوء البيانات

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء سوء المعلومات والبيانات في أسواق النفط، ولكن منذ عام 2017 كان السبب الرئيس لسوء هذه البيانات له أسباب تاريخية.

وأضاف الحجي أنه -تاريخيًا- قبل نحو 130 عامًا تقريبًا، ومع تطور صناعة النفط الأميركية، قامت الولايات -وليست الحكومة الفيدرالية- بتقسيم صناعة النفط إلى 3 أجزاء، الأول هو النفط السائل المعروف، والثاني هو الغاز، والثالث هو السوائل الغازية، أي السوائل التي لا تُصنَّف على أنها نفط، وتأتي من آبار الغاز.

وأوضح أن هذه الأقسام الـ3، بني عليها النظام الضريبي تاريخيًا، وبعد مرور نحو 70-80 عامًا تقريبًا، عندما فكرت الحكومة الفيدرالية في إنشاء وزارة الطاقة وإدارة معلومات الطاقة الأميركية، تواصلت مع الولايات للاكتساب من خبراتها، ومعرفة أوضاع أسواق النفط.

ويشير الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، إلى حجم إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة حتى نهاية عام 2022

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن الولايات منحت الحكومة الفيدرالية ما لديها من معلومات وتقسيمات، ومن ثم فإن وزارة الطاقة وإدارة معلومات الطاقة الأميركية تبنّت طريقة التقسيم التي تبنّتها ولايات مثل تكساس وأوكلاهوما ولويزيانا.

وتابع: «ما حدث منذ عام 2010 مع ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، أن آبار النفط الصخري جاءت بكميات ضخمة من الغاز والسوائل الغازية، والتعريف التقليدي لديهم كان يقول، إن السوائل الغازية التي تحتلّ قسمًا بمفردها في النظام الضريبي تأتي من آبار الغاز، فاحتاروا أين يصنّفونها، فاجتهد بعضهم في ذلك الوقت، وأضافوها إلى النفط».

السوائل الغازية والنفط

أشار مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي إلى أن الهيئة المتخصصة الوحيدة في العالم التي تضيف السوائل الغازية إلى النفط هي إدارة معلومات الطاقة الأميركية، بينما بقية الصناعة حول العالم لا تفعل ذلك، وهو ما تسبَّب لاحقًا في كثير من المشكلات.

وأردف: «من ضمن المشكلات التي سبَّبها هذا التصنيف -وهي قصة حقيقية- أنه في عام 2017، عند وضع التوقعات الخاصة بإنتاج النفط الصخري، وكان هناك اهتمام كبير من جانب أوبك والمملكة العربية السعودية، كانت التوقعات أن يزيد الإنتاج بمقدار 850 ألف برميل يوميًا، ولكن بيانات إدارة معلومات الطاقة قالت، إن الزيادة 1.4 مليون برميل يوميًا».

وبحسب الحجي، فإن هذه الأرقام أثارت انزعاجًا لدى أوبك والسعودية؛ بسبب الفارق الكبير بين التوقعات والإنتاج المعلَن، والذي بلغ نحو 550 ألف برميل يوميًا، إلّا أن التوقع كان صحيحًا، إذ إن رقم 850 ألف برميل يوميًا كان نفطًا حقيقيًا بالمعنى المعروف، بينما الفارق كان سوائل غازية ومكثفات.

وبالطبع، وفق الحجي، فإن وسائل الإعلام ستتلقف ما تعلنه إدارة معلومات الطاقة الأميركية، إذ تناولوا حينها القفزة العملاقة في إنتاج النفط الأميركي التي وصفوها بـ«الانفجار الضخم»، وتسببت بهزّة كبيرة في أسواق النفط، ولكن الحقيقة كانت أن جزءًا من هذه البيانات لا يغطي النفط على الإطلاق.

قدرات مشروعات الهيدروجين في أوروبا تنتظر قفزة في 2023.. ودور مهم لشمال أفريقيا

أسماء السعداوي

الطاقة

تتسارع وتيرة نمو مشروعات الهيدروجين في أوروبا، في ظل مساعٍ قوية لتحقيق هدف الحياد الكربوني وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية. وفي هذا السياق، توقع تقرير حديث صادر عن شركة الأبحاث والاستشارات «إل سي بي دلتا»، أن يتجاوز إجمالي القدرة المركبة لمشروعات الهيدروجين في القارة العجوز، 1 غيغاواط من الكهرباء للمرة الأولى في عام 2023، مع بدء تشغيل قرابة 2 غيغاواط من المشروعات. وذكر بحث أجرته الشركة بعنوان «من الدعاية الصاخبة إلى الاستثمار: الهيدروجين في عام 2023»، أن مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر بسعة 7.3 غيغاواط تنتظر الحصول على قرار استثمار نهائي في 2023، للوفاء بالجداول الزمنية لبدء تشغيلها. إلا أن المشكلة التي تعترض طريق تلك المشروعات تتمثّل في انتظار المصممين والمستثمرين لتوضيح «قواعد التشغيل»، بحسب تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة ونشرته صحيفة إتش تو-فيو (H2 View).

مشروعات الهيدروجين في أوروبا

تخطط دول أوروبا لخفض انبعاثات الغازات المسبّبة للاحتباس الحراري بحلول عام 2030 بنسبة لا تقلّ عن 55٪. وبصفته الحل الأمثل لاستبدال الوقود الأحفوري، تستهدف القارة العجوز زيادة الاعتماد على الهيدروجين، لتلبية 14٪ من الطلب على الطاقة بحلول عام 2050، بحسب تقرير اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة. وفي سبيل ذلك، أعلنت المفوضية الأوروبية خلال شهر فبراير/شباط المنصرم، برنامج إعانات لإنتاج الهيدروجين من مصادر الطاقة المتجددة. ويقول مدير قسم الهيدروجين في الشركة برندان مورفي: «أحرزت أوروبا تقدمًا كبيرًا في تقديم استثمارات بالقطاعين العام والخاص لمشروعات الهيدروجين، لكننا نرى -أيضًا- عقبة تنظيمية بدأت بوقف زخم تلك المشروعات». وأضاف: «أوروبا متعثرة في وضع القواعد الصحيحة، في حين يمضي القطاع في الولايات المتحدة قدمًا في خططه»، في إشارة إلى قانون خفض التضخم الأميركي. وكان الكونغرس الأميركي قد أقر في شهر أغسطس/آب 2022 قانون خفض التضخم لمكافحة تغير المناخ باستثمارات تصل إلى 369 مليار دولار أميركي

ويدعم القانون الأميركي مشروعات الطاقة المتجددة، إذ يقدم حوافز مالية في صورة ائتمان ضريبي لمشروعات، من بينها إنتاج الهيدروجين. ويُقصد بالائتمان الضريبي منح حوافز تسمح بخفض الضرائب التي تفرضها الحكومة مباشرة، من أجل التشجيع على سلوك أو صناعات محددة. وتابع مورفي: «يشير بحثنا إلى أن النقاش تحول إلى عمل ملموس، ومع زيادة ثقة المستثمرين نعتقد أن القطاع سيواصل التطور بسرعة.. كما نتوقع أن يؤدي الهيدروجين دورًا مهمًا بازدياد في سوق الطاقة العالمية، وحياتنا اليومية خلال 5 إلى 10 سنوات مقبلة».

واستطرد رئيس قسم الهيدروجين في الشركة موضحًا: «لضمان أمن الطاقة في أوروبا على المدى الطويل، يتعيّن على الحكومات والمؤسسات توضيح العملية التنظيمية وإزالة العقبات، مثل الروتين، لتسريع إصدار الموافقات على المشروعات الجديدة لإيضاح معالم طريق الاستثمار، إذ يمكن للسوق الاستفادة من المميزات التكنولوجية لمواكبة التطور لدى المنافسين العالميين».

وأضافت الشركة أن عام 2022 المنصرم شهد نقصًا في وضع المعايير ومتطلبات الاعتماد في أوروبا، وهو ما يعرقل تطور مشروعات الهيدروجين الأخضر.

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- الطلب العالمي على الهيدروجين في القطاعات الرئيسة بحلول 2030

عقبات أمام إنتاج الهيدروجين في أوروبا

أشار التقرير إلى أن زيادة قدرات الهيدروجين في أوروبا لا تظهر بوادر تباطؤ، كما من المتوقع أن يصل إجمالي القدرة المركبة إلى أكثر من 22 غيغاواط بحلول نهاية عام 2027.

وتتوقع شركة الاستشارات «إل سي بي دلتا»، أن القوى الرئيسة التي ستقود دفة سوق الهيدروجين هذا العام (2023)، هي أوروبا (مع بريطانيا)، والولايات المتحدة، والشرق الأوسط.

وأشارت إلى الدور المهم المحتمل لمنطقة شمال أفريقيا، القادرة على منافسة الإنتاج المحلي الأوروبي من حيث التكلفة بحلول عام 2030.

ورغم تركيز كل من الحكومات ومطوري المشروعات -على حد سواء- على الإنتاج والاستعمالات، توقع التقرير التركيز على توزيع الهيدروجين وتخزينه خلال العام الجاري (2023).

وأضاف مورفي: «الجمع بين إنتاج الهيدروجين واستهلاكه في مكان واحد يمثّل إستراتيجية شائعة لاختصار طرق التوزيع وتمكين السوق من النمو على المدى القصير، لكن ذلك سيتغيّر خلال عام 2023».

كما توقعت الشركة أن يشهد عام 2023 الحالي التركيز على تكوين الحلقات المفقودة في سلسلة القيمة الخاصة بالهيدروجين، سواء كان لتطوير خطوط الأنابيب الدولية وآليات التخزين أو للاستثمار في مشتقات الهيدروجين، من أجل الانفتاح على سوق الهيدروجين العالمية.

واختتم بالقول: «نتوقع سياسة جديدة تركز على تلك المجالات في عام 2023، بالتحول بعيدًا عن التركيز على الإنتاج الذي نشهده حاليًا».

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- مصادر إنتاج الهيدروجين

شكراً